دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد عشرون: 01 جويلية 2012

الرقم الدولي ISSN 1112-7988

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكَّمة

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات

والخدمات التعلّمية

العدد العشرون

20

رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر-

ها: 00213.21.28.97.78

النقال: 0550.54.83.05

فا: 00213.21.28.36.48

البريد الالكتروني:

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:

www. basseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد: 1112-7988

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 49/ 021.68.86.48

قواعد النشر

❶ الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.

❷ تقدم الأبحاث إلى رئيس التحرير، ويُبلّغ أصحابها بالقرار المتعلّق بالقبول أو الرفض أو التعديل.

❸ لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.

❹ يكون البحث مرفوقا بالمراجع.

❺ يُكتب ببرنامج وورد (Word) مع خط Arabic Transparent بحجم 13 وباللغة العربية.

❻ يُبلغ المقال في قرص مرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعة على ورق 29.7/21 (A4)

❼ يكون المقال جديدا لم يسبق أن نُشر في أية نشرية أخرى.

❽ يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.

❾ لا تُنشر إلاّ الأبحاث المتخصصة في العلوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

الهيئة العلمية

– أ د. بوكابوس سعدون
(جامعة الجزائر).
– أ.د. عبد الحميد الغزالي
(أستاذ الاقتصاد– القاهرة)
– أ.د. صخري عمر
(جامعة الجزائر)
– أ د. عبد الحميد زعباط
(جامعة الجزائر)
– أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي
(جامعة تركيا)
– أ.د. سعود مجيطنة
(جامعة الجزائر)
– أ د. أقاسم قادة
(جامعة الجزائر)
– أ د. مراد ناصر
(جامعة البليدة)
– أ.د. كسرى مسعود
(جامعة الجزائر)
– د. حشمان مولود
(جامعة الجزائر)
– د. صبوعة عبد العزيز
(المدرسة العليا للتجارة)
– د. عبد الرحمان ميغاري
(جامعة بومرداس)
– د. رشيد بوكساني
(جامعة بومرداس)

أراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

دراسات اقتصادية

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد العشرون ــ جويلية 2012 رمضان 1433

محتويات

الموضـــــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د. عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	5
التمويل في البنوك الإسلامية	د/ يوسفات علي استاذ محاضر، جامعة أدرار. أ/ عبد الرحملن عبد القادر استاذ مشارك، جامعة وهران	7
متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و أثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية	الدكتور شيخي بلال أستاذ محاضر صنف "ب" بجامعة أمحمد بوقرة – بومرداس	29
مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية و المحاسبية و أثر ذلك على كفاءة الأسواق المالية	أ.د/ مغاري عبد الرحمان أستاذ تعليم عالي بجامعة أمحمد بوقره- بومرداس أ/ فكير سمية أستاذة مساعدة بجامعة أمحمد بوقره – بومرداس	49

قراءة نقدية لمشروع قانون المالية 2013	أ/ عبد الرحمان تومي أستاذ الإقتصاد	68
الأمن الغذائي في الوطن العربي الأوضاع و الحلول	د/ مطاي عبد القادر أستاذ محاضر كلية الاقتصاد جامعة الشلف –الجزائر-	79
التخطيط البيئي في الجزائر -دراسة حالة الجزائر-	أ/ بن يمينة خيرة أ/ يعقوب محمد	100
فعالية أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي	د/ بن عبد الفتاح دحمان (جامعة أدرار) أ/ بن عبد العزيز سفيان (جامعة بشار)	120
التدقيق و دوره في اتخاذ القرار داخل المؤسسة دراسة نموذجية لبعض المؤسسات القتصادية الجزائرية	د/ بن عزة محمد أمين أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة أ/ زوهري جليلة أستاذة مؤقتة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس	138

الفساد قف

هل يمكن أن يتوقف الفساد الذي نخر اقتصادنا، وأفسد سياستنا ، وأذل ثقافتنا ، بل شوه البلاد في حضرها كما في باديتها ، وأتلف الغطاء الغابي تماما مثلما أفسد الحرث والزرع ، وقد كثرت الشواهد بكثرة مصادرها على التلوث الذي أصاب أيدٍ كنا نعتقد في يوم من الأيام أنها بيضاء ، كما أصاب عقول حسبناها مكرسة لخدمة الوطن والمواطن !. قل لي بربك ، من يحاسب من ؟. من يراقب من ؟. إذا كنا نستولي على المال العام باسم القانون ،ونغش في أعمالنا باسم القانون ، ونغتصب الشرعية الشعبية باسم القانون ، ونتهرب من الضرائب باسم القانون ، ونكرس الرداءة والتبعية باسم القانون، وتتحول الحكومة إلى فريق من الحماية المدنية يطفئ حريق هنا ، وحريق هناك ، مُشكلة في النهاية سلسلة من حوادث ردود الأفعال باسم القانون ,,, متى نخجل من سلوكنا المنحط ، ومتى نعترف بآدمية الآخرين من بني وطننا بأن لهم الحق في العيش بكرامة باسم القانون.

يا من تدعون الانتساب إلى عمر ، اسمعوا وعو ماذا قال عمر"والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد. ووالله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب. وو الله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه".

إلى عهد قريب كان الحديث عن الفساد ردة وخيانة ، وتدخل في الشأن العام ومحاولة الانقلاب على الشرعية ، وإنه لعمري نفس المشهد الذي كان سببا قويا في انحطاط المسلمين ، وانهيار حضارتهم.

لقد حجر على العقل الإسلامي مرتين وبشكل متزامن ، مرة منع عنه التنظير في أشكال إدارة المال العام بما يحقق التوزيع العادل في الثروة للرعية ، ويسد أبواب الفساد في وجه المفسدين ، وأخرى مصيره القتل أو السجن أو النفي لكل عالم ، أو صاحب رأي تسول له نفسه الاجتهاد في أسلوب الحكم ، على شاكلة " أرى رؤوس قد أينعت وحان قطافها".

أحجم المفكرون والمبدعون والمخترعون ، خوفا على مصائرهم ، من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية لما أشتد عود الاستبداد ، فكانت خسارة مؤلمة لكل البشرية في تحقيق رفاه اجتماعي يمزج بين الدين والدنيا.وهو مشهد نبه إلى خطورته القرءان الكريم (ومن قتل نفس بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ...) الآية.

تطالعنا الصحف الوطنية ، والأخبار المسربة من هنا أو هناك يوميا على قليل من الفساد ، حتى صار الحديث عنه كملح الطعام ، بعد ما كان فعل ممنوع من الصرف ، بل وأنشأ له مرصد لمحاربته ، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح ، نشجعها ونباركها ، لأن هذا مطلب شعبي منذ أمد بعيد ، فلا يمن أحد على أحد ، بل وليس من المزايدة السياسية في شيئ إذا طالبنا السلطات الحاكمة في البلد بتفعيل القوانين وتكريس مبدأ فصل السلطات ، وفسح المجال أمام دور الهيئات الرقابية ، للحد من مسلسل الهدم بإنزال أقصى العقوبات في حق كل عابث بمقدرات الأمة قبل فوات الأوان.

أعتقد أن الظروف أصبحت مواتية أكثر لإحياء شعار "الفساد قف" قولا وعملا ، وأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

رئيس التحرير.